23 يونيو/ حزيران 2011

AFR 20/006/2011

تشاد: إطلاق سراح سبعة من المختفين قسراً ومصير العشرات منهم مايزال مجهولاً

في 13 مارس/ آذار 2011 أطلق سراح سبعة أشخاص بعدما تعرضوا للإخفاء القسري لمدة ثلاث سنوات من قبل السلطات التشادية.
وكانت قوات الأمن التشادية في غيوريدا بمنطقة دار تاما في شمال شرق تشاد قد ألقت القبض على الرجال السبعة، واعتقالهم بمعزل عن العالم الخارجي منذ 8 ديسمبر/ كانون الأول 2007 بمركز اعتقالات كوروتورو ذي الاحتياطات الأمنية القصوى. وقد بدأت المعلومات عن احتمال اعتقالهم في كوروتورو تتناقل في عام 2010 لكن السلطات التشادية لم تؤكدها على الرغم من مطالبات أفراد أسرهم بذلك، وكذلك منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. والرجال السبعة هم:

- . . . . عبد الكريم محمد أحمد تاوراي
- . . , , عبد العزيز موسى سليمان
- . . . . يعقوب عمر آدم
- . . . . يوسف عبد الكريم عبد الله
- . . . . إبراهيم إدريس إبراهيم
- . . . .علي عبد الكريم محمد (ويعرف أيضاً باسم كاويغويت)
- . . . . داوود إبراهيم عبد الله

ولم يوجه إليهم اتهام بأي جرائم جنائية، ولم يمثلوا أمام أي قاضٍ، وزُعم أنهم عذبوا أثناء وجودهم في المعتقل.
وترحب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحهم وتطالب السلطات التشادية بضمان إجراء تحقيق عاجل دقيق ونزيه في انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها هؤلاء الأشخاص السبعة، بما في ذلك اختفاؤهم القسري، وإدعاءات التعذيب، كما تتكفل بتقديم كل المسؤولين عن ذلك إلى العدالة وفق إجراءات تتمشى مع المعايير

الدولية للمحاكمات العادلة. ويجب على السلطات أن تقدم للأفراد السبعة ترضيات تشمل التعويضات وأن تتأكد من تلقيهم الدعم الطبي والنفسي اللائقين.
وكان بعض الرجال السبعة أعضاء في جماعة المعارضة المسلحة السابقة " الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي". وألقي القبض عليهم في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 في أثناء أو عقب اجتماع مع الرئيس إدريس دبي إنتو في غيوريدا لمناقشة نزع سلاح العناصر السابقة في الجبهة المتمركزين في المنطقة والرافضين نزع سلاحهم.
وينتمي السبعة إلى جماعة تاما العرقية. وقد تكونت الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي أساساً من شعب تاما بقيادة محمد نور وزير الدفاع التشادي الأسبق، الذي أقاله الرئيس التشادي في نفس اليوم الذي ألقي القبض فيه على الرجال السبعة. وقد قبض عليهم مع هارون محمد عبدالله، سلطان إقليم دار تاما. وفي مايو/ آيار 2008 أطلق سراح هارون محمد عبدالله لكنه ظل قيد الإقامة الجبرية بمنزله في نجامينا حتى أعيد القبض عليه في 20 يوليو/ تموز 2008 وأعفي من كل أعماله في 21 يوليو/ تموز 2008. وقد أخلي سبيله في وقت لاحق ولم توجه له أي اتهامات قط.

ومازالت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول مآل كثير من الأشخاص المقبوض عليهم في تشاد، والذين انقطعت أخبارهم. والمنظمة قلقة بشكل خاص إزاء حالة مايزيد عن 14 شخصاً من العسكريين والمدنيين الذين يُعتقد أن عملاء الحكومة قد ألقوا القبض عليهم في نجامينا بين شهري أبريل/ نيسان وأغسطس/ آب 2006. ومازال مصير هذه المجموعة من ضباط الجيش والمدنيين غير معروف رغم مرور أكثر من خمس سنوات على القبض عليهم. ومن المعتقد أنهم قد قبض عليهم واعتقلوا للاشتباه في اشتراكهم في هجوم على العاصمة نجامينا شنته جماعة مسلحة في منتصف أبريل/ نيسان 2006. وعلى الرغم من النداءات الملحة والمتكررة من قبل أسر الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، فقد رفضت السلطات البوح بمصيرهم أو أماكن وجودهم. ومن بين المختفين الرجال المذكورين أدناه:

- . . . . العقيد أباكار غاوي، قائد فيلق الدرك "باثا"، ألقي القبض عليه في 14 أبريل/ نيسان 2006 ؛
- . . . . العقيد خميس دوكون، النائب الثالث لرئيس هيئة أركان الجيش، قائد كتيبة؛
- . . . . عادل عثمان، نائب مدير الشؤون الإدارية والمالية بالجيش التشادي، ألقي القبض عليه في 18 أبريل/ نيسان 2006؛
- . . . . العقيد أحمد هارون، المسؤول عن مكتب B2 التابع لرئيس الأركان، ألقي القبض عليه في 11 أبريل/ نيسان 2006 (قبل الهجوم على نجامينا بيومين)؛

- . . . . العقيد عبد الله، مدير الاتصالات بالدرك، ألقي القبض عليه في 13 أبريل/ نيسان 2006؛
- . . . . العقيد يوسف سعيد، رئيس أركان الدرك و؛
- . . . . رامات أهولا؛ وميشليم أحمد عمر؛ وأحمد محمد؛ وعلي عثمان؛ و غاى بكام؛ ومحمد صالح إدريس.

كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضاً حول مصير الأشخاص الذين قبضت عليهم قوات الأمن التشادية يومي 2 و3 أغسطس/ آب 2008، عقب الهجوم الذي شنه ائتلاف جماعات المعارضة المسلحة على نجامينا. ومن بينهم زعيم المعارضة ابن عمر محمد صالح الذي قبض عليه في منزله في نجامينا في الثالث من أغسطس/ آب 2008، ويخشي أنه قد لقي حتفه.

ومن الضروري أن تفصح السلطات عن مصير وأماكن وجود جميع الأشخاص الذين تعرضوا للإخفاء القسري في تشاد، وأن تخبر أسرهم وممثليهم القانونيين عن كل ذلك. وفي حالة وفاة أحد منهم في المعتقل يجب إجراء تحقيق عاجل دقيق ونزيه حول ظروف وفاته، كما يجب التعرف على أولئك المسؤولين عن الوفاة وتقديمهم إلى العدالة وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، ويجب أن تحصل أسرهم على ترضية تشمل التعويضات. أما الأفراد الذين مازالوا معتقلين فيجب تمكينهم من الاتصال الفوري بأسرهم ومحاميهم و تلقي كل رعاية طبية قد يحتاجونها. ويجب إطلاق سراحهم أو توجيه اتهامات إليهم بجرائم جنائية محددة، والبدء فوراً في إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.